زيادة تنافسية الاقتصاد السعودي من خلال التحول الي اقتصاد المعرفة

Improving the competitiveness of the Saudi economy by transforming into a knowledge economy

ط.د. عمران الزين
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
Zineamrane23021981@gmail.com

د. براجي صباح
جامعة العربي التبسي- تبسة
Brasabah12@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:2018/01/26 **تاريخ القبول**: 2019/03/15 **تاريخ النشر**: 2019/04/29

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل أهم المؤشرات المتعلقة بالتحول إلى اقتصاد المعرفة لاقتصاد المملكة العربية السعودية حسب مؤشر البنك الدولي بشأن دليل الاقتصاد المعفي 2012 و المتكون من أربع ركائز أساسية (الحكم الراشد والأداء المؤسسي، التعليم و تنمية الموارد البشرية، الابتكار" البحث و التطوير" والبنية التحتية التكنولوجية) حيث حققت المملكة العربية السعودية المرتبة 50 من بين 145 دولة بحوالي 5,96 درجة من أصل 10 درجات ، وهو تموقع مقبول على خارطة الاقتصاد المعرفي مقارنة بالدول العربية ، الا انه لا يدعم تنافسية الاقتصاد السعودي على المستوى الدولي وهو ما وضحته تقارير المنتدى العالمي للتنافسية حيث احتلت السعودية مراتب متأخرة نسبيا ( ) مقارنة بضخامة برنامج التحول من الاستخدام المكثف للمورد الطبيعي إلى اقتصاد كفاءة الاستثمار أي الاقتصاد القائم على الإبداع والابتكار، اما مؤشر المعرفة العربي الصادر عن الامم المتحدة والمتكون هو أيضا من مرتكزات متشابكة ومتباينة الأداء (تكنولوجيا المعلومات والاتصال، البحث والتطوير والابتكار، والتعليم) لصالح تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فيما يبقى الابتكار الحلقة الأضعف بسبب ضعف تطور أدائه مما يفسر تأخر الانتقال نحو مرحلة الاقتصاد المعرفي.

الكلمات المفتاحية *الاقتصاد المعرفي، التنافسية، المملكة العربية السعودية.*

Abstract

The objective of this paper is to analyze the most important indicators related to the transition to the knowledge economy of the Saudi Arabia according to the World Bank KAM 2012, which consists of four main pillars (governance and institutional performance, education and human resources development, innovation, research and development, And finally technological infrastructure).

Saudi Arabia ranked 50th out of 145 countries, with about 5.96 out of 10 degrees, which is an acceptable situation on the map of the knowledge economy, where it compared to Arab countries.

However, it does not support the competitiveness of the Saudi economy at the international level.

Saudi Arabia ranked relatively late (compared with the program of transformation from the intensive use of natural resources to the investment in the economy which based on creativity and innovation.)

The Arab Knowledge Index issued by the United Nations, which is also a complex (ICT, R & D, innovation and education) and achieve a and has a various performance where the best for information and communication technology, While innovation remains the weakest , which explains the delay in the transition towards the stage of the knowledge economy

.

Keywords: *Knowledge economy, the competiton, KSA.*

مقدمة:

الالتفاف العالمي حول نموذج بديل للتنمية تنتقل فيه الاقتصاديات من كثافة استخدام الموارد الطبيعية الى كفاءة الاستثمار في متغيرات مستحدثة نسبيا ضمن دوال الهدف لخلق الدخل وتراكم الثروة ، حيث تتجسد هذه الاخيرة في الاستثمار في راس المال البشري والابتكار تمهيدا للانتقال الى ما يعرف باقتصاد المعرفة، الذي احتل حيزا واسعا ضمن الادبيات الاقتصادية باعتباره رافدا معرفيا جديدا ومفهوم حديث يطرح العديد من التساؤلات فيما يتعلق بمضمونه ومجالاته، وحدوده وحول كيفية نقله للجانب الإجرائي واعتماده كمدخل

للتنافسية خاصة على مستوى الاقتصاديات التي تعمل على التموقع ضمن الاقتصاد العالمي عبر خارطة طريق تتشكل ملامحها عبر رؤية للتحول للاقتصاد المعرفي او اقتصاد المعرفة، وتعتبر الدول العربية ومن بينها المملكة العربية السعودية من بين تلك الاقتصاديات التي سطرت أجندة لبناء اقتصاد المعرفة كمدخل لتنويع اقتصادها وازالة تشوه بنيته لصالح قطاع النفط وثم دعم تنافسية الاقتصاد السعودي على المستوى العربي و الدولي.

المحور الأول: إطار مفاهيمي حول اقتصاد المعرفة والتنافسية

I- مفهوم اقتصاد المعرفة

أطلقت العديد من التسميات على إقتصاد المعرفة مثل: إقتصاد المعلومات، والاقتصاد المبني على المعرفة، والاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الالكتروني، والاقتصاد الشبكي، واقتصاد الأنترنات، وفي ما يلي عرض لأهم التعريفات:

نمط جديد من الاقتصاد يختلف في كثير من السمات عن الاقتصاد التقليدي، لا سيما وقد تحولت فيه المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع، وأصبح تنظيم المعلومات وخدماتها من أهم العناصر الأساسية لهذا الاقتصاد.[i]

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إقتصاد المعرفة بأنه نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الإنسانية بإطراد، أي إقامة الحالة الإنسانية بإطراد، وما يتطلبه ذلك من بناء القدرات البشرية الممكنة، وتوزيعها الدقيق على مختلف القطاعات الإنتاجية.[ii]

ويرى البعض الأخر أن الاقتصاد المعرفي هو إحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي.[iii]

يمكن تعريفه بأنه نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الأنترنات في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وبخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على الإبداع والتطور التكنولوجي.[iv]

أما المجموعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي "الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كمحرك أساسي للتطور وتحصيل الثروات والعمالة عبر القطاعات الاقتصادية كافة".[v]

أما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003"أن الاقتصاد المعرفي هو نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي ، الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسية والحياة الخاصة وصولا لترفيه حياة الناس أي إقامة التنمية الإنسانية ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية.

II- مؤشرات قياس إقتصاد المعرفة:

تسمح المؤشرات الاقتصادية بتلخيص أداء النظام الاقتصادي عموما، وبخصوص قياس كفاءة اقتصاد المعرفة فإن العملية أكثر صعوبة، فهناك عراقيل نظامية تعترض التسجيل المحاسبي لرأس المال الفكري، إذ يصعب في اقتصاد المعرفة حساب وتقدير المعرفة في حد ذاتها، ذلك أن مقاييس ومؤشرات نمو رأس المال المعرفي الموجودة هي مقاييس ومؤشرات غير مباشرة وجزئية بشكل كبير، حيث أن نسبة غير معروفة من العلوم والمعارف غير المقننة والمخزنة والمحتواة في ذهن كل شخص، كما لا تزال خريطة مخزونات وتدفقات المعارف، توّزع هذه المعارف والعلاقة بين خلق المعارف والكفاءة الاقتصادية بحاجة إلى تهذيب.

أولا: قياس المعرفة

ليست المعرفة كغيرها من المدخلات الكلاسيكية (العمل، الفولاذ...إلخ)، إذ يمكن التنبؤ بتأثير المدخلات الكلاسيكية بدلالة النماذج الكلاسيكية لدالة الإنتاج، فزيادة كمية الفولاذ تزيد من إنتاج السيارات بكمية متوقعة حسب طرق التصنيع المطبقة، في مقابل ذلك فإن معارف جديدة تؤثر على الأداء الاقتصادي بتغير النماذج بحد ذاتها، بحيث تخلق خيارات لم تكن موجودة من قبل بخصوص المنتجات وطرق الإنتاج. و إذا كانت المعارف الجديدة تؤثر عموما بزيادة إمكانيات الإنتاج فإنه لا يمكن التنبؤ بكمية ونوعية التأثير مسبقا، فلا توجد دالة إنتاج أو نموذج : مدخل/مخرج يمسح بالتنبؤ ولو تقريبيا بتأثير "وحدة" من المعرفة على كفاءة وأداء الاقتصاد، كما أنه من الصعوبة بما كان تحديد سعر العلوم والمعارف و تظهر صعوبة إنشاء مؤشرات جديدة في حد ذاتها تفّرد اقتصاد المعرفة، فهل يجب تغير النظام الكلاسيكي للمحاسبة الوطنية جذريا، أم أن بعض الإضافات تكفي، وعلى العموم يجب تحسين مؤشرات لتطبيقها على اقتصاد المعرفة من أجل:

1 -**قياس المساهمات الجديدة في العلوم (المدخلات)**: لا يزال التركيز في اقتصاد المعرفة يتم على خلق المعارف والمساهمات الجديدة في العلوم، وبهذا الخصوص تتمثل المؤشرات كما أوردتها OCDE[vi]:

أ- **تكاليف البحث والتطوير:** تظهر المؤشرات هنا الجهد المبذول الموجه نحو توسيع قاعدة المعارف والمساهمات العلمية، وتعطي المؤشرات المتعلقة بالباحثين فكرة عن كمية المشاكل التي تم حلها والتي تحتاج لإنتاج العلوم.

ب- **عدد المهندسين والتقنيين:** ويشير إلى عدد العمال المؤهلين علميا و تقنيا حسب الدرجة العلمية و المهنية كخرجي الجامعات في الميادين التقنية، وخريجي معاهد التكوين.

ج- **براءات الاختراع**: نظرا لأنها تجسد أفكارا فهي الأقرب للمؤشرات المباشرة لخلق العلوم والمعارف، وتمتلك معظم الدول أنظمة وطنية لإيداع براءات الاختراع تتمحور حول قاعدة بيانات مركزية، وتغطي البيانات أغلب الحقول التكنولوجية، وتحتوي الوثائق حول الاختراعات، التكنولوجيا، المخترعين....

د- **ميزان المدفوعات الدولي المتعلق بالتكنولوجيا:** يسمح بقياس الحركة الدولية للمعارف التقنية عن طريق دفع حقوق الرخص و "المشتريات" الأخرى المباشرة للعلوم والمعارف بعض هذه النشاطات تصنف حسب القوة المنظمة أو مصدر التمويل (الدولة أو الصناعة) أو حسب حقل النشاط (الدولة، الصناعة، الجامعة). وقد تم التركيز خاصة على قياس النفقات المخصصة للبحث والتطويرRD والموارد البشرية على مستوى المدخلات.

2 -قياس مخزونات وتدفقات المعارف :يمكن الحصول على تقدير لمخزونات الابتكارات بالاعتماد على المعطيات المتعلقة بالاستعمال الحصري للبراءات وكذا مدة استغلالها. إضافة إلى العاملين في البحث والتطوير وتطور عدد الباحثين في كل ميدان، وأصعب من ذلك قياس تدفقات المعارف أو قيمة مخزونات المعارف التي تدخل الدورة الاقتصادية في مدة معينة، ويتم عادة استخدام مؤشرين:

-انتشار المعارف المدمجة: ويعني طرق إنتاج الآلات المواد والمكونات التي تحتوي تكنولوجيات جديدة.

-انتشار العلوم غير المدمجة: كالخبرات التقنية، والتكنولوجيا على شكل براءات اختراع، رخص، أو مهارات فنية[vii]....

3 -قياس منتوجات العلوم(المخرجات): يعتمد القياس هنا أساسا على فرضية أن بعض القطاعات التي تتميز بكثافة عالية للمعارف تلعب دورا جوهريا في الأداء الإقتصادي على المدى الطويل، نظرا لما ينجم عنها من نتائج، ولأنها توفر مناصب عمل عالية التأهيل والأجر والتي تشجع مردودية عالية لرأس المال والعمل.

كما يمكن قياس مردودية نفقات البحث والتطوير على الأفراد والمؤسسات بقياس نسب الشغل، الإنتاج، الإنتاجية، التنافسية.

ويمكن هنا الاعتماد على كثافة البحث والتطوير (نسبة البحث والتطوير على الإنتاج الخام) فقد اعتبر: الإعلام الآلي، الاتصالات، أنصاف النواقل، صناعة الأدوية وصناعة الطائرات من القطاعات العالية التكنولوجيا والتي تتميز بنمو سريع وكبير في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE إذ قدر إنتاجها بحوالي 20 بالمئة من الإنتاج الصناعي. في نفس السياق توصلت دراسة تمت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1958 حول مجموعة من القطاعات المسماة صناعات العلوم والتي تضم : الإعلام الآلي التربية، الإعلام، وخدمات المعلومات إلى أن هذه الصناعات تمثل 29 بالمائة من PNB و32 بالمائة من الفئة النشطة، ووصلت نسبة نفس الصناعات 24 بالمائة من PNB سنة 1980. **4 -قياس شبكات المعرفة** :لا يمكن تتبع مخزونات وتدفقات الأشكال الضمنية للعلوم والمعارف كالتعلم الناتج عن المناقشات، الاستنباطات والبراهين، الملاحظة بالمؤشرات العادية، لذلك يجب إعداد مؤشرات جديدة لتتبع عملية الاختراع، ونشر المعارف بين الأعوان والمؤسسات(الهيئات)الفاعلة في الاقتصاد. مما يفرض قياس "الأنظمة الوطنية للإبداع" خاصة القدرة على نشر العلوم في البلدان والأنظمة الموجودة بين مختلف الأعوان، والهيئات. ويتم ذلك أساسا عن طريق التحقيقات بخصوص الإبداع والتي بواسطتها أصبح يمكن ولو جزئيا تكوين خرائط الأنظمة الوطنية للإبداع والقدرة على نشر معارف الاقتصاديات، بفضل تحليل نوعين من التدفقات:

- نشر العلوم بين الجامعات، الهيئات العمومية للبحث، الصناعات.
- نشر العلوم (خاصة الأساسية التي تنتقل بين الباحثين) في سوق يضم المونين والمستعملين.

5. -قياس العلم وتحصيل المعارف :مجيء اقتصاد المعرفة طرح العديد من الأسئلة حول فعالية وعدالة التعليم والتكوين فيما يجب تسميته بـ"اقتصاد التعلم" . فالاقتصاديون يقومون عادة بقياس تنمية رأس المال البشري بمساعدة قيم تقريبية، كعدد سنوات التمدرس أو الأقدمية، وهذه القيم لا تأخذ بعين الاعتبار نوعية

التعليم أو التكوين، ولا المردودية الاقتصادية للاستثمار في التعليم والتكوين، كما أن وجود قطاع واسع غير مهيكل لتعليم وتكوين الأفراد يطرح مشاكل معتبرة للتقييم ويعكس صعوبة قياس الأشكال غير الملموسة للتعلم وانتقال العلوم، ولملء هذا الفراغ ظهرت العديد من مؤشرات رأس المال البشري التي تهدف أساسا لقياس المردودية الخاصة والاجتماعية للاستثمار المكرس للتعليم والتكوين.

من بين الطرق المستعملة لتقييم نسبة المردودية الاجتماعية الطريقة التي تعتمد مؤشر النفقات الموجهة للتعليم على نسبة النمو الاقتصادي.

يعتمد تقييم نسبة المردودية الخاصة على تقييم الكفاءات والمؤهلات البشرية على مستوى الأفراد والمؤسسات، وكذا تأثيرها على أداء المؤسسة.

ثانيا: الصعود القوي لـ TIC كوسيلة للمعرفة

يعتمد اقتصاد المعرفة اعتماداً أساسياً على نشر المعلومات واستثمارها بالإضافة إلى توليدها طبعاً . فنجاح المؤسسات والشركات يعتمد كثيراً على فعاليتها في جمع المعرفة واستعمالها لرفع الإنتاجية وتوليد سلع وخدمات جديدة، وقد أصبح الاقتصاد يقاد من قبل سلسلة هرمية من شبكات المعرفة التي تتغير فيها المعلومات بمعدلات سريعة، وهناك أنواع عديدة لشبكات المعرفة مثل شبكات الجامعات وشبكات مراكز البحوث وشبكات مؤسسات المعلومات كالمكتبات ودور النشر ومراكز التوثيق وشبكات الصناعات المختلفة وغير ذلك من الشبكات وأصبح المجتمع الذي لا يعتني بتشبيك مؤسسات المعرفة مجتمعا متأخرا عن الركب الإقتصادي العالمي.

ينشأ اقتصاد المعرفة ويتطور بأساليب تعتمد على تكنولوجيا المعلومات ويسعى إلى إدارة كفوءة للمعلومات بحيث تصبح معها الصناعات المعتمدة على المعرفة أساساً للقطاع الاقتصادي. وهو ما يقودنا بدوره إلى دراسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأحد أهم أسس الاقتصاد المؤسس على المعرفة، وقد أصبحت هذه الأخيرة مرتبطة بتطور المجتمعات في عصرنا الحاضر، وتعد الوسيلة الأكثر أهمية لنقل المجتمعات النامية إلى مجتمعات أكثر تطّورا. فهي تساهم بطريقة مباشرة في بناء مجتمع جديد يعتمد على خدمات معلوماتية إلكترونية ذات صلة مباشرة بخدمات الاتصال والإنتاج والتعليم[viii].

ثالثا: دور شبكات الاتصالات والمعلومات

يمكن التمييز بين عدة أنواع من ناحية أثار تكنولوجيا المعلومات على خلق المعارف كما يلي[ix]:

1- خلق كمية كبيرة من المعلومات التي قد تؤدي إلى ثورة حقيقية.

2- يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحل مشكلة التجاور المكاني أثناء تبادل المعارف والتعاون المثمر، حتى وإن بقيت العديد من العراقيل موجودة، وأصبح التعلم والتعليم عن بعد وكذا التعاون بين الأفراد والمجموعات المتباعدة جغرافيا تطبيقا مستعملا وفعالا.

3- تعد TIC في حد ذاتها مجموعة من الأدوات المنتجة للعلوم المتزايدة الفعالية، وتسمح بالصعود القوي للتفاعل الخلاق، كما تفتح TIC إمكانيات جديدة للمعالجة بواسطة التكنولوجيات الحديثة التي تتميز بقاعدة بيانات واسعة، مما يمثل بحد ذاته نظاما قويا لتقدم العلوم.

4- يشمل الأثر الرابع امتزاج الآثار السابقة، فالبحث العلمي يتميز اليوم بتطور الأنظمة غير الممركزة والكبيرة لجمع البيانات حسابها وتبادل النتائج.

رابعا: تكنولوجيا المعلومات

يشير مصطلح تكنولوجيا المعلومات إلى مجموعة من العناصر والقدرات التي تستخدم في جمع البيانات و المعلومات وتخزينها ونشرها باستخدام تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات بسرعة عالية وكفاءة لإحداث كل ما من شأنه أن يساعد على تطور المجتمعات.

III- مفهوم ومضمون الاقتصاد التنافسي والتنافسية الدولية

يمكن أن يعتبر اقتصاداً ما تنافسياً إذا تمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات، ويكون أداؤه جيداً إذا نما بسرعة أعلى من الاقتصاديات الأخرى. كما أنه هناك اختلاف في نتائج المنافسة على مستوى الشركة ومستوى الاقتصاد، إن مضمون المنافسة على مستوى الشركة يعني وجود رابحون وخاسرون، أما على مستوى الاقتصاد فإن نجاح بلد في السوق العالمية لا يعني بالضرورة فشل بلدان أخرى، لأن نمو الصادرات يحدث طلباً على الواردات.[x]

أولا: تعريف التنافسية

نظراً لتعقد أوجه التنافسية وتعددها فليس هناك مفهوم محدد لها، مما نجم عنه العديد من التعاريف ومؤشرات القياس، ومن أبرز التعاريف المتداولة ما يلي:[xi]

- المنتدى الاقتصادي العالمي: "التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدَّلات نمو مرتفعة ومستدامة". وفي نص آخر عرف المنتدى التنافسية على أنها "مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدَّلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد".
- **المعهد الدولي للتنمية الإدارية:** "التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وبالجاذبية والهجومية ، وبالعولمة والاقتراب، ويربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف". ويربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية.
- **مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي:** التنافسية هي "قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية". ويعكس هذا التعريف الرسمي رؤية الدول المتقدمة للتنافسية باعتبارها وسيلة لتحقيق رفاهية السكان والتنافس فقط في المجالات التي تحقق ذلك.
- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** التنافسية الدولية هي: "المقدرة على توليد المداخيل من عوامل إنتاج قد تكون مرتفعة نسبياً بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية". كما تعرفها المنظمة في وثيقة أخرى على أنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع

الدخل المحلي الحقيقي. كما تعرف التنافسية على أنها "قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق المحلية والدولية".

ثانيا: أنواع التنافسية

تميز الكثير من الأدبيات بين عدة أنواع من التنافسية نذكر منها[xii]:

* تنافسية التكلفة أو السعر: فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل (الصين).
* التنافسية غير السعرية، وتشمل:

- التنافسية النوعية: وتشمل، إضافة إلى النوعية والملائمة وتسهيلات التقديم، عنصر الإبتكارية. فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية ، والأكثر ملائمة للمستهلك بوجود المؤسسات المصدِّرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعه حتى ولو كانت أعلى سعراً من سلع منافسيه (اليابان وسويسرا).

- التنافسية التقنية: حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية *Hi-tech* (الولايات المتحدة الأمريكية).

كما تميز الأدبيات أيضاً بين إنجاز التنافسية وكمون التنافسية وسيرورة التنافسية؛ لأن التركيز على أحدهما على حساب الآخر يؤدي إلى فقدان الغرض الأساسي من البحث في التنافسية. فالتنافسية الأساسية الظرفية أو الجارية، تركز على مناخ العمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، بينما تركز التنافسية المستدامة أو الكامنة على الابتكار ورأس المال البشري والفكري.

المحور الثاني: واقع الاقتصاد المعرفي للدول العربية: حالة اقتصاد المملكة العربية السعودية

لقياس مؤشرات اقتصاد المعرفة والتنافسية الاقتصادية للدول العربية مع التركيز على المملكة العربية السعودية سيتم تحليل أحدث التقارير الصادرة عن هيئات دولية، وهي: البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنتدى الاقتصادي الدولي.

I- مؤشر المعرفة العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2016

إذا ما أردنا الحديث عن اقتصاد المعرفة في الجزائر والدول العربية، فإنها تتفاوت فيما بينها تفاوتا نسبيا في دليل إقتصاد المعرفة، من خلال الشكل الموالي يلاحظ إن قيمة دليل إقتصاد المعرفة لسنة 2016 تتراوح بين 84 للإمارات العربية المتحدة و17 للصومال، بينما الجزائر كانت القيمة 38 وبهذا فإن ترتيب الدول العربية ضمن دول العالم يتفاوت بين ترتيب 16 للإمارات العربية المتحدة والجزائر87 إلى 138 لليمن وهو الترتيب الأخير في العالم.

الشكل رقم (01): مؤشر اقتصاد المعرفة في الدول العربية في لسنة 2016.

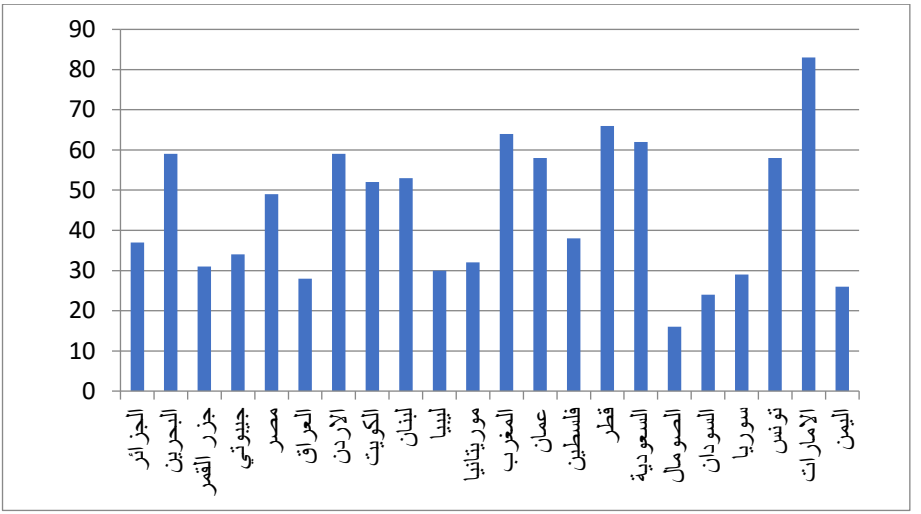

المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016 ص 86.

يظهر الشكل أعلاه تقدم الإمارات عن الدول العربية الأخرى في مؤشر المعرفة العربي، ويتبين أن الجزائر مازالت متأخرة جدا على مستوى هذا المؤشر، فنجدها متأخرة عن دول أخرى كالمغرب والأردن، رغم أفضليتها على مستوى الدخل القومي الإجمالي، كما نلاحظ أيضا، أن كل الدول العربية بما فيها دول المقارنة لا تزال متأخرة في مجالات عديدة، خاصة مجالات تكنولوجيا المعلومات، ومجالات التعليم، والبحث والتطوير.

II- محاور مؤشر المعرفة العربي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015

تشهد معظم الدول العربية والإسلامية من بينها السعودية العديد من العوامل والظروف الاجتماعيّة والثقافية والاقتصادية والسياسية التي أعاقت ولا تزال تعيق توليد المعرفة وإنتاجها واستثمارها وتبادلها في إطار نسيج وشبكة فعالين، وهذا ما يُفسر اتساع الفجوة المعرفيةٍ إلى درجة تكون معها عقبة كبيرة في طريق تراكم المعرفة وتدبير اقتصادها بما يخدم أغراض التنمية. وهذا ما تعاقَبت على إثباته تقارير المعرفة العربية التي انطلقت من رؤية عربية للتحديات التي تواجه المنطقة في الانتقال إلى مجتمع المعرفة، بحثًا عن سبل وآلياتٍ تساعدها على الانخراط بإيجابية وفعالية في مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، وإلى تطوير مؤسسات واعدة وأفراد متميزين لكسب رهان التنمية بمختلف أشكاله، ويمكن من خلال تحليل أهم ما توفر من بيانات من استقراء موقع الدول العربية وتحديدا المملكة العربية السعودية ضمن خارطة التحول نحو الاقتصاد المعرفي و الاندماج فيه.

الشكل رقم (02): محاور مؤشر اقتصاد المعرفة* لبعض الدول العربية سنة 2015

* للتفصيل في أداء مؤشرات اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية : انظر : التحول الى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية، تقرير يرصد تقدم اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية 2014، مدينة

المؤشر / الدولة	اقتصاد المعرفة	تكنولوجيا المعلومات والاتصال	البحث والتطوير والابتكار	التعليم العالي	التعليم ما قبل الجامعي	التعليم التقني والتدريب المهني
الجزائر	31.2116	25.5801	22.1686	44.6055	56.0375	54.9069
البحرين	62.116	69.1276	36.2828	28.6784	66.5157	51.5194
مصر	43.7266	40.7283	27.1003	57.5091	55.3537	54.3804
الأردن	85.8527	55.5981	39.5303	59.0592	55.2599	58.9916
الكويت	42.754	56.2088	36.6207	49.4085	63.0288	55.2794
لبنان	47.5878	43.4605	35.2897	57.861	56.3348	60.8629
ليبيا	27.5946	*	22.9993	*	26.5388	*
موريتانيا	33.4572	20.8747	15.5942	19.1888	21.1971	15.0566
المغرب	58.1551	45.6484	39.0253	40.8068	50.3478	63.695
عمان	56.2569	55.0992	39.0238	49.6663	57.3922	48.9543
قطر	75.5844	76.22	40.4508	59.4145	66.2285	59.3249
السعودية	64.7218	69.5848	56.843	62.43	67.3942	56.0078
الإمارات	77.5948	77.477	50.0765	72.5581	68.555	60.79
اليمن	28.111	23.99	13.1583	16.7384	40.407	30.6229

المصدر: تقرير مؤشر المعرفة العربي لسنة 2015، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016 ص124-166.

بصورة عامة يمكن اطلاق الحكم بأن المملكة العربية السعودية حققت أشواطا ريادية للتحول نحو بناء اقتصاد المعرفة فتبعا لاستقراء نتائج الدراسة التي قدمها الدكتور حامد كريم الحدراوي تحت عنوان تحليل مؤشرات المعرفة والاقتصاد المعرفي في طار منهجية البنك الدولي (KAM 2012 Knowledge Assessment Methodology) والتي بينت انه من بين 16 دولة عربية هناك فقط 6 دول عربية يزيد فيها مؤشر اقتصاد المعرفة عن المتوسط البالغ (5) والباقي اقل بكثير من هذا المتوسط مما يوضح ضعف المؤشرات المتعلقة باقتصاد المعرفة لدى الدول العربية. حيث تتصدر الامارات العربية المتحدة المرتبة الاولى عربيا، وفي تقسيم دول العالم الى اربع مجموعات متساوية بحسب قيمة مؤشر اقتصاد المعرفة فإن يتم تسجيل غياب كل الدول العربية عن الربع الاول والتي يبلغ فيها مؤشر المعرفة واقتصاد المعرفة (7,5 – 10) فيما تتموقع ست دول

الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ووزارة الاقتصاد والتخطيط ومركز مدار للأبحاث والتطوير، المملكة العربية السعودية 2014 – 2015.

عربية ضمن مجال المؤشر التي يترواح بين (5 – 7,5) وهي دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ان المملكة العربية السعودية التي سجلت المرتبة الاخيرة ضمن عينة الراسة للدكتور حامد كريم والمرتبة (50) عالميا **بمؤشر (5,96) سنة 2012 بعد ان كانت في المرتبة 78 بمؤشر (5,02) سنة 1995 مسجلة ارتفاع بمقدار (0,94) وهو تحسن خجول، جراء تراجع وضعف مكونات مؤشر الاقتصاد المعرفي المعتمدة ضمن منهجية البنك الدولي*** حيث سجلت المملكة العربية السعودية فيما يتعلق الحاكية الرشيدة درجةأعلى من المتوسط (5,68) وهو مقبول نسبيا مقارنة مع قيمة المتوسط المشار اليه (5) بينما سجلت ضعف حاد في مؤشر لابتكار (البحث والتطوير) بحوالي (4,14) وقد احتلت المرتبة الأخيرة ضمن دول العينة ضمن الدراسة التي اعتمدت نتائجها في بناء لبنات هذه الورقة البحثية، من جهة أخرى فإن المملكة العربية السعودية تمكنت من تسجيل تحسن في مؤشر التعليم وتنمية الموارد البشرية لسنة 2012 مقارنة بسنة1995 حيث بلغ هذا المؤشر (4,11)، فضلا عن تمكن المملكة العربية السعودية من تطوير البنية التحتية التكنولوجيا وتحسين المؤشرات المؤسسية لسنة 2012 مقارنة بسنة 1995 حيث انتقل المؤشر من (6,51) الى (8,37) .

وفي سياق تتبع مدى تطور بناء اقتصاد المعرفة على مستوى الاقتصاديات العربية تمهيدا للانماج في البناء الاقتصاد العالمي المتحول من اقتصاد الندرة نحو اقتصاد الوفرة في اطار بناء دوال هدف مستحدثة للتنمية تتضمن متغيرات تتجاوز تلك الكلاسيكية المرتبطة بالمال والعمل نحو راس المال البشري وراس المال الاجتماعي ومدى تحقيق فوارق بين الدخول في الدول حسب ما اشار له الاقتصادي سولو متولدة عن المعرفة والتكنولوجيا، يمكن اعتماد ما هو متاح من معطيات حول اقتصاد المعرفة في الدول العربية من خلال تقرير مؤشر المعرفة العربي لسنة 2015 حيث ، أن هناك فجوة في دليل اقتصاد المعرفة لسنة 2015 بين الدول العربية التي توفرت حولها الاحصائيات فمن خلال الجدول يلاحظ أن دليل مؤشر اقتصاد المعرفة لسنة 2015 تراوح بين (77.5948) للإمارات العربية المتحدة و (27.5946) في ليبيا، لتسجل المملكة العربية السعودية (64.7218) مقتربة بذلك من مؤشر دليل المعرفة لدولة الامارات العربية المتحدة التي تتصدر مجموعة الدول االعربية وتحتل مراتب عالمية مقبولة نسبيا مقارنة بنظيرتها من الدول العربية، وتتموقع المملكة العربية السعودية فيما يخص ترتيب الدول العربية تبعا لمؤشر اقتصاد المعرفة العربي الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي في المرتبة الرابعة عربيا بعد الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان، ويفسر احتلالها هذه المرتبة من خلال عزم المملكة العربية السعودية على التخلص من الهشاشة والضعف التي تلحق بها جراء انحصار اقتصادها ضمن بوتقة لعنة الموارد، ويمكن تقييم الركائز الأساسية لتموقع المملكة العربية

** مجتمع الدراسة من جميع الدول التي تتوفر عنها بيانات في قاعدة البنك الدولي والتي يبلغ عددها (146) دولة بحسب البيانات المحدثة للبرنامج (KAM 2012) اما العينة فقد بلغت ست دول تم اختيارها لتمثل دول متقدمة واسلامية وعربية وهي : الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، الامارات العربية المتحدة،ماليزيا، تركيا و **المملكة العربية السعودية** .

*** see as : The Knowledge Assessment Methodology-World Bank (KAM 2012)

السعودية على خارطة الاقتصاد المعرفي العالمي من خلال تحليل مؤشرات الجدول الموضحة أعلاه والتي تتمثل في التعليم والتدريب وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والابتكار والبحث والتطوير والاطار المؤسسي بالاضافة الى المناخ الاقتصادي الذي يشهد تحسنا لكن دون ان يحقق تأثير ايجابي على الاقتصاد المعرفي . وحسب ما أوردته دراسة منتدى الرياض الاقتصادي تحت عنوان نحو تنمية اقتصادية مستدامة ضمن الدورة السابعة للمنتدى في اطار تطوير قطاع تقنية المعلومات كمحرك ومحفز للتنمية والتحول إلى اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية، فقد حققت المملكة أداء متباين للمؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، لصالح مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال(69.5848) تبعا لما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم :

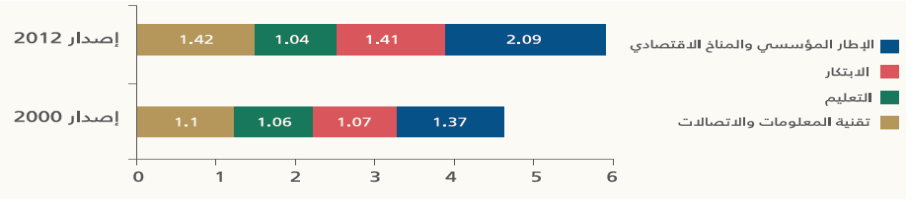

المصدر: منتدى الرياض الاقتصادي، نحو تنمية اقتصادية مستدامة: تطوير قطاع تقنية المعلومات كمحرك ومحفز للتنمية و التحول الى اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية ، الدورة السابعة. بالاعتماد على بيانات البنك الدولي KMA 2000 – 2012 .

وقد بلغ الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات 36% من إجمالي الإنفاق على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال سنة 2014 ، وسجل تميزا في الاداء، حيث ارتفعت مساهمته النسبية في المؤشر العام للاقتصاد المعرفي من نحو 30 % سنة 2000 الى 35 % سنة 2012 ، بيد ان هيكل السوق السعودي يعكس تحيز لنشاط الاتصالات بوزن نسبي 64 % مقارنة بتكنولوجيا المعلومات وعلى الرغم من تجاوز هذه النسبة بكثير قرينها في الأسواق الدولية وانتعاش قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتحسن هيكلة المؤشرات المؤسسية فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات الاتصال (انظر الشكل رقم :) إلا أن معظم الشركات العاملة هي شركات أجنبية أو في إطار شراكة وهو ما يطرح مشكلة التوطين للتكنولوجيا ودحر سمة التبعية التي تضف تنافسية الاقتصاد السعودي.

الشكل رقم: : تطور أعداد المشتركين في خدمات الانترنيت والنطاق العريض وسعة الربط الدولي بالانترنيت

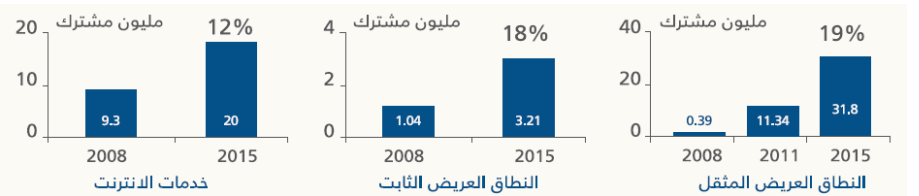

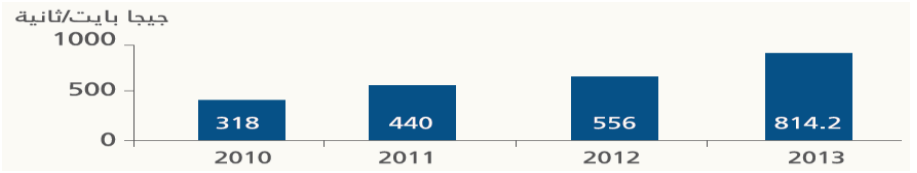

المصدر: تقارير هيئة الاتصالات و تقنية المعلومة، المملكة العربية السعودية.

البيانات المتاحة لسنة 2015 هي بيانات الربع الأول .

بينما كانت القيمة الأقل تلك التي سجلها مؤشر البحث والابتكار (56.843) وعلى الرغم من أنها مقبولة نسبيا مقارنة مع باقي الدول العربية، إلا أنها لا ترقى لتحديات المرحلة القادمة المتعلقة بوقوف الاقتصاد السعودي على حافة التحول لتسريع خطى الانتقال إلى اقتصاد المعرفة وكسب موقع تنافسي على مستوى الاقتصاد الدولي من خلال الرؤية التنموية بأن تُصبح المملكة من بين الثلاثين دولة التي تشغل المراكز المتقدمة على الخريطة العالمية للاقتصاد المعرفي بحلول عام 2030م * حيث تراجعت مساهمته في المؤشر العام للمعرفة من 23 % سنة 2000 الى 17 % سنة 2012 وهي مرجحة نحو انتاج مسار تنازلي على الرغم من الجهود المبذولة في اطار رؤية للملكة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي، هذا وتوضّح المؤشرات الفرعية لدليل الابتكار العالمي لعامي 2014 و2015 المعنية بالمعرفة والابتكار تأخر نسبي في ترتيب المملكة على مستوى 143 دولة خاصة في مجالات توليد واستيعاب وانتشار المعرفة، رغم حدوث تحسن نسبي بين عامي 2014 و2015، وكذا الضعف المسجل في المجالات الابتكارية لانتاج سلع وخدمات جديدة، و يصبح الوضع حرجا ازاء تسجيل تواضع شديد في الانفاق على البحث والتطوير (0,1 % من الناتج)، عوما فإن يشير الدليل العام للابتكار والادلة الفرعية لمخرجاته ومدخلاته الى تراجع الترتيب الدولي للمملكة على الخريطة العالمية للابتكار في عام 2015 قياسا بسنة 2014، مع احتفاظها بتقدير عام أقل من المتوسط 41 درجة من أصل 100 درجة. وفيما يتعلق بالتعليم فإن المملكة العربية السعودية تعتمد سياسات قطاعية وكلية تستهدف تكوين راس المال البشري وادماجه ضمن دالة التنمية الاقتصادية في اطار التحول الى اقتصاد المعرفة، حيث بلغ اداء المملكة حسب رؤية البنك الدولي لسنة 2012 فيما يتعلق بالتعليم 5,65 من اصل 10 درجات لتحتل بذلك المرتبة (58) على المستوى العالمي والمرتبة الثالة عربيا، وظلت مساهمته (نفس النسبة سجلت فيما يتعلق بالاطار المؤسسي والمناخ الاقتصادي) في المؤشر العام للمعرفة محصورة في نسب متدنية 23 % - 24%.

III- تنافسية الاقتصاد السعودي في سياق تقييم تجربة التحول إلى اقتصاد المعرفة

* انظر التفاصيل ضمن: الاستراتيجية الوطنية للتحول الى مجتمع المعرفة: تحول المملكة الى مجتمع المعرفة و الاقتصاد القائم على المعرفة، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية ، 1435 هجري.

ان مشروع التحول الى اقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية ان أتى في سياق فلسفة احداث نقلة نوعية لبنية الاقتصاد نحو التنويع خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال دعم القدرات الانتاجية وتنافسية الاقتصاد السعودي عبر توجيه السياسات الاقتصادية والإجراءات المتخذة من قبل الدولة نحو بعث رؤية شاملة للاهتمام بالابتكار واستثماره في مختلف القطاعات وتعظيم دور التقنية ومناحي توظيفها وتنمية نشاط ريادة الاعمال والاستثمار في راس المال البشري و تطوير و تحديث نظم التعليم و التدريب.

والقراءة الاولية تبعا لما هو متاح من بيانات تشير الى ان مشروع التحول لاقتصاد المعرفة في المملكة العربية السعودية لا يزال في بدايته و أمامه العديد من التحديات التي لابد من التغلب عليها، و لتاكيد جنينية هذا المشروع يمكن الاستدلال بتقارير التنافسية العالمية لتسليط الضوء على التموقع للاقتصاد السعودي على مستوى الاقتصاد العالمي .

يبين الجدول ( ) الهيكل العام لمؤشر التنافسية العالمية، الذي تبناه المنتدى الاقتصادي العالمي، إذ ينقسم إلى ثلاثة مؤشرات أساسية، هي المتطلبات الأساسية لاقتصاد المعرفة، ومعززات الكفاءة، وعوامل الابتكار والتطور، وكل من المؤشرات مكون من مؤشرات فرعية أو عوامل أساسية مكونة بدورها من مؤشرات أولية كما يلي:

- مؤشر المتطلبات الأساسية لاقتصاد المعرفة ينقسم إلى: مؤشرات البنية التحتية، والمؤسسات، وبيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الأساسي.
- مؤشر تعزيز الكفاءة ينقسم إلى: مؤشرات التعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق السلع، كفاءة السوق المالي، استخدام التكنولوجيا، حجم الأسواق.
- مؤشر عوامل الابتكار والتطور ينقسم إلى: مؤشرات تطور الأعمال، والابتكار.
- كل مؤشر يقيم على 7 نقاط والترتيب يتم بالنسبة إلى 138 دولة.

الجدول رقم (): مراكز الدول العربية حسب مؤشرات التنافسية العالمية 2017/2016

الدولة / الاقتصاد	المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل الابتكار والتطور
الجزائر	4.33	3.55	3.12
الإمارات العربية المتحدة	5.90	5.22	4.91
قطر	6.09	5.00	5.04
السعودية	5.21	4.74	4.10
الكويت	5.10	4.08	3.49
البحرين	5.04	4.52	4.01

الأردن	4.56	4.13	4.05
عمان	4.99	4.17	3.60
المغرب	4.80	3.87	3.46
تونس	4.41	3.65	3.32
لبنان	3.56	4.05	4.79
مصر	3.79	3.67	3.23
اليمن	2.74	2.74	2.67

Source : the global competitiveness report 2016-2017. World Economic Forum. P : 60-61.

يتبين من خلال المعطيات التي يطرحها الجدول أن معظم الدول العربية تعاني من تراجع تنافسية اقتصادها على الساحة الدولية، و بصورة خاصة مؤشر التنافسية للاقتصاد السعودي حيث أن المرتكزات الأساسية لمؤشر التنافسية متدنية نسبيا حيث أنها لم تتجاوز المتوسط، ماعدا في المتطلبات الأساسية (5,21) بينما يتضح جليا ضعف الابتكار على مستوى المملكة. لكن ومقارنة بوضع الدول العربية كالجزائر مثلا التي حقق المرتبة 87 فإن المملكة تتقدمها --بسنة ضوئية- من خلال احتلالها المرتبة 29 لتبقى اليمن في ذيل الترتيب وذلك من أصل 138 دولة معتمدة وتتوفر عنها البيانات ضمن تقرير التنافسية الدولية 2016 /2017. و اذا ما قورنت مرتبة السعودي على النطاق التاريخي فإن الاقتصاد السعودي سجل تراجعا في المرتبة التي حققها في مؤشر التنافسية العالمي 2016 /2017 مقارنة ب 2013 /2014 أين حقق المرتبة 20 دوليا و المرتبة 3 عربيا و ذلك حسب تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2014/ 2015 .

تعاني معظم الدول العربية ضعفاً شديداً في قدرتها التنافسية المتعلقة بالتنافسية* الحالية أو الجارية، وكذلك المتعلقة بالتنافسية الكامنة أو المستقبلية. وإذا كان القصد من التنافسية الجارية قياس ورفع إنجاز البلد الآني في العديد من ميادين المنافسة (بلغت الصادرات السلعية لتقنية المعلومة حوالى 0,11 بالمائة 2010 – 2011 وفقا لاحصائيات الامم المتحدة وهي نسبة جد متدنية مما يعكس ضعف الاعتماد على توطين التكنولوجيا والاستثمار في هذا المجال نظرا لضعف تنافسية الاقتصاد السعودي على المستوى الدولي وتشوه تركيبة صادراته السلعية لصالح النفط) ، فإن النظرة بعيدة الأمد تقتضي الاهتمام بالعناصر التي تشكل أسس نجاح التنافسية المستدامة، ويقصد بها البنية التحتية متعددة الأوجه: بشرية وعلمية وتقنية وتنظيمية، وتكفل جميعاً نمواً متواصلاً في القدرة التنافسية وإن كان إنجازها الآني غير ملموس. ولا يشكل الاهتمام بالتنافسية الجارية والتنافسية الكامنة بدائل يمكن التركيز على أحدها وإهمال الآخر، إلا أننا من

* انظر تفاصيل تنافسية الاقتصاديات العربية وعلى رأسها الاقتصاد السعودي ضمن : تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية ، صندوق النقد ، 2016 .

http://www.amf.org.ae

خلال هذا البحث سنركز على التنافسية نظراً لارتباطها بموضوع اقتصاد المعرفة وذلك من خلال الحديث عن علاقة اقتصاد المعرفة مع القدرة التنافسية.

المحور الثالث: السمات العامة لتحديات التحول الى الاقتصاد المعرفي في الدول العربية

أدركت دول عدة أن تخلفها عن اللحاق بعصر المعرفة والمعلوماتية يعني أنها ستكون ضمن مصاف الدول الفقيرة والمتخلفة، وكما حدث في عصر الثورة الصناعية، سيحدث في عصر الثورة المعلوماتية، وليس ذلك فقط بل ستكون منعزلة عالميا، إلا أن هذا الإدراك اصطدم بمجموعة من المعوقات أهمها شح الإمكانيات المتاحة للأفراد والأسر والمنظمات والتضييق عن أنشطتها، وكان من نتائج ذلك قصور فعالية هذه المجالات في تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة[xiii]. وتعد الدول العربية من بين الدول التي تقف على حد المواجهة نظرا لوقوع في مصيدة مجموعة من التحديات المتشابكة والتي تحتاج ارادة سياسية وحنكة اقتصادية وفعالية اجتماعية لتجاوزها، ولان المقام لا يتسع للتفصيل في هذه التحديات التي لا تختلف كثيرا بين مختلف الدول العربية ومن بينها المملكة العربية السعودية، وعليه سيتم إيرادها بصفة عامة من خلال العناصر الموالية.

I- تحديات الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي : يمكن حصر تحديات الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي فيما يلي:

1. التحدي السياسي: من أجل توضيح الرؤية للتحديات السياسية التي يمكن أن تواجهها البلدان العربية، يمكن وضع مجموعة من الأسئلة تتمثل فيما يلي:

هل يمكن لواضعي السياسة العربية إدراك مغزى التغير ألمعلوماتي وتفاعلاته مع التغيرات الأخرى؟ وهل تستطيع الحكومات والشعوب العربية لم التشتت العربي وحشد مواردنا العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية والتكنولوجية، وهل يمكن أن تتجاوب أنظمة الحكم العربية مع مطالب عصر المعلومات في تحقيق ممارسة أوسع وأفضل للديمقراطية والمشاركة الشعبية؟ هل نقبل منازلة إسرائيل معلوماتياً بكل ما يتوافر لديها من قدرات ذاتية ودعم خارجي في إطار خطة عربية للمواجهة التكنولوجية الاقتصادية والعسكرية؟.

2. نشر المعرفة في الوطن العربي: لكي يتخذ العلم والمعرفة في البلد وطنا أصيلا أو دائما لابد من التخلص من بعض العوامل التي أعاقت توطين العلم والمعرفة، والمتمثلة في:

- الاكتفاء باستيراد منتجات العلم على صورة سلع وخدمات؛
- عدم جدوى البحث في العلوم في البلدان العربية أو عدم قدرة هذه البلاد على إنجاز يعتمد عليه؛
- شح الإمكانيات المتاحة للأفراد والأسر والمنظمات والتضييق على أنشطتها؛
- تدني مستوى التعليم في البلدان العربية فبالرغم من الإنجازات المحققة على المستوى الكمي إلا أن الوضع العام للتعليم مازال متدنيا مقارنة بإنجازات الدول الأخرى بسبب ارتفاع معدلات الأمية، كما أن أخطر مشكلات التعليم في البلدان العربية تتمثل في عدم مواكبته لتطورات العصر واحتياجات سوق العمل مما أدى إلى ضعف القدرات الإبتكارية والإبداعية؛

- تدني مستوى البحث والتطوير التقني في الدول العربية وضعف أدائه في مجال الربط بين البحوث النظرية الأكاديمية ومحاولة تطبيقها في المجالات العلمية الإبتكارية، وذلك بسبب ضعف الإنفاق على البحث والتطوير وقلة الموارد المالية اللازمة لرفع مستوى الإنتاج المعرفي وعدم توافر الرعاية المادية للباحثين لتحفيزهم على عدم الهجرة؛

-ضعف البنى التنظيمية لاكتساب المعرفة اللازمة لنقل التقنية وتوظيفها، والاعتماد على استيرادها والاستفادة منها لفترة من الوقت، دون الإهتمام بتوظيف رأس المال المعرفي في إنتاج التقنية نفسها وتوظيفها في عملية النمو الإقتصادي ودخول سوق المنافسة العالمية بقوة[xiv]؛

3. الفجوة الرقمية والمعرفية: تزداد أهمية إنتاجية المعرفة كعامل حاسم في تحديد القدرة التنافسية لأي بلد أو منظمة فالميزة الوحيدة التي يمكن تحقيقها هي الكم المعرفي الذي يمكن الحصول عليه من المعرفة العالمية المتاحة بفضل التكنولوجيا والانترنت من أجل القدرة على استخدام هذه المعرفة بهدف جعلها منتجة، وهذا ما يهدد الدول العربية وإقصاءها من إقتصاد المعرفة والاقتصاد العالمي، وبذلك تزداد الفجوة اتساعا نظرا لعدم توفر الإمكانيات المادية والتكنولوجية والاستثمارات الضخمة الخاصة بإنشاء وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى غياب إستراتيجية لإعداد الموارد الفكرية ذات الطابع الإبداعي والابتكاري، وعدم الاستخدام الأوسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث نسب المشتركين في شبكة الأنترنات وعدد مستخدميها وحجم الإنفاق على المعلوماتية ومالكين أجهزة الهاتف النقال ومالكين أجهزة الحاسوب الشخصية هي ضئيلة جدا مقارنة بالدول المتقدمة أو بالدول السارية نحو اقتصاد المعرفة[xv].

وفى تقرير عن الفجوة الرقمية في العالم العربي صدر عن الإتحاد العربي لتكنولوجيا المعلومات في سبتمبر 2003 أن الفجوة الرقمية العربية في مجال الكمبيوتر وصلت إلى 5.4 مليار دولار وأن نسبة صادرات منتجات التقنية البسيطة في الدول العربية لا تتجاوز 10% وصادرات التقنية المتوسطة 7% وصادرات التقنية العالية لا تتعدى نسبة 1% فقط.

4. حماية حقوق الملكية الفكرية :الإبداع الفكري له طابع حضاري متميز، ومن هنا تولد الحرص على ضرورة حمايته وتشجيعه ، ولذلك قامت الدول بإعداد القوانين اللازمة لحماية الملكية الفكرية، وانخرطت في العديد من الاتفاقيات الدولية التي توفر الحماية القانونية والقضائية لها، كما أسست من أجل ذلك المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية التي تقوم بدور ريادي في هذا المجال.

لقد أدى التطور في ميدان حقوق الملكية الفكرية إلى تغيير نظرة حقوق المؤلف، فبعدما كانت حقوقاً تكتسب أهمية دولية، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، حيث أصبحت هذه الحقوق الآن، أداة فعالة في التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب القيمة الاقتصادية الهامة للابتكارات والاختراعات، ومع تزايد أهمية الإبداعات والابتكارات، جعل التنافس في المحيط التجاري المعاصر قائماً على المعارف والمعلومات والأفكار، فقد تحولت الطاقة الإبداعية والابتكار والمعارف والمعلومات إلى ثروات اقتصادية ثمينة، يقوم على أساسها اقتصاد المعرفة، مما استوجب توفير متطلبات جديدة لحماية هذه الحقوق بالشكل الكافي، على الصعيد

الوطني والدولي، ونظراً لهذه الأهمية المتزايدة لحقوق الملكية الفكرية على المستوى الاقتصادي فقد أصبح عدم توفير الحماية للملكية الفكرية من معوقات الاستثمار الوطني والأجنبي.

5- القرصنة الإلكترونية :أصبح الولوج إلى عالم "الهاكرز" حلماً يسعى إليه الكثير من الشباب، وأصبحت مواضيع التجسس الإلكتروني تستحوذ على اهتمامهم معتقدين في ذلك أنهم عباقرة إلا أنها انتهاك للخصوصية، كما أن مبدأهم هو أن المعرفة ينبغي أن تكون في متناول من يريدها من دون أي قيود مهما كانت المبررات، وأصبحت شبكة الإنترنت ميداناً لصراعات من نوع جديد حملت كل أدوات التدمير الإلكتروني كالتجسس والاختراق وتدمير المواقع الإلكترونية الحكومية وغير الحكومية، والتحكم في تغيير قواعد بيانات قد تصل في خطورتها إلى تهديد الأمن الوطني لبعض الدول، مما دفع بعض خبراء الإنترنت للاعتقاد أن الشبكة العنكبوتية أصبحت على حافة الانهيار.

6- **بناء القدرات البشرية:** هناك احتياج ملح لبناء القدرات البشرية في جميع المستويات، وفى مجالات طرق استخدام المعلومات والاتصال للتعامل مع البنية الأساسية والسياسات والمعايير الدولية لتكنولوجيا المعلومات، فبناء القدرات البشرية أصبح أحد أهم الموارد الإقتصادية التي تساهم في العملية الإنتاجية، وفي زيادة مستوى الرفاه الإقتصادي للمواطن، لما يقوم به هذا العنصر من دور مهم ورئيسي كمنظم لاستخدام واستغلال أمثل لعوامل الإنتاج من جهة، وكمساهم مباشر في العملية الإنتاجية من جهة أخرى.

وقد بين "شولز" أن الإستثمار البشري يتضمن بعض النشاطات التي تحسن القدرات البشرية مثل:

تحسين نوعية التعليم النظامي، والتعليم مدى الحياة؛ والتدريب أثناء العمل؛ ولتسهيلات الصحية والخدمية.

7. التحديات الثقافية والاجتماعية: إن العقل العربي المعاصر لم يساهم في بلورة الحداثة في القرنيين التاسع عشر والعشرون فإن كل الفتوحات العلمية والإنجازات الحضارية والتكنولوجية قد تحقق من دون أي مشاركة فعلية للعقل العربي، عكس مساهمات أجدادنا التي كانت حاسمة ومهمة في بناء وتطوير النهضة الأوروبية والغربية، ولذلك نحن مضطرين كما يقول محمد أركون إلى تأسيس مركز بحث علمي لنقل المعرفة العلمية الغربية كخطوة أولية لابد منها لاستزراع واستنبات هذه المعرفة في بيتنا، كما يجب أن يخرج العرب من السجن الذاتي للذات، ومن العصر الإيديولوجي إلى العصر المعرفي[xvi].

في ظل التحديات التي يفرضها مجتمع المعلومات الذي يرتبط فيه التقدم بمدى توفر المعلومات والقدرة على إدارتها وإيصاله بالسرعة اللازمة وبالشكل المناسب نجد المجتمعات العربية تواجه تغييرات وتطورات ليس لها منظور واضح، بل تواجه استحقاقات هذا العصر بطرق عشوائية، ففي ظل غياب إستراتيجية واضحة ومشتركة بين الدول العربية للانتقال إلى الإقتصاد المعرفي يبقى الوطن العربي سوق استهلاكي واسع يشتري كل التقنيات، ولا يمتلك أي قدرة تنافسية أو إنتاجية، ومن هنا تظهر الحاجة إلى تسطير إستراتيجية عربية للانتقال إلى الإقتصاد المعرفي.

خاتمة

الثورة التي شهدتها الادبيات الاقتصاية فيما يتعلق بمتغيرات توليد النمو وخلق الثروة للامم، نصب التحول نحو اقتصاد المعرفة كمدخل استراتيجي للتموقع المتميز على خارطة الاقتصاد و كسب مزايا تنافسية، وكما

سبق الاشارة اليه من خلال هذه الورقة البحثية فغن الاقتصاد المعرفي تتخلص فلسفته على اكتساب وتوليد واستخدام ونقل المعرفة لتوليد الدخل و تحقيق التنمية المستدامة، وتبعا لطبيعة الموضوع المتشابكة والمعقد في سياق الجمع بين متغيري التحول لاقتصاد المعرفة ودعم تنافسية الاقتصاديات العربية وتحديدا اقتصاد المملكة العربية السعودية التي اضافة الى اشتراكها واقتسامها تحديات التحول المشار اليها مع الدول العربية، فإن خصوصية اقتصادها الريعي تعمق هذه التحديات، و تبعا لتقرير البنك الدولي المتعلق بدليل الاقتصاد المعرفي لسنة 2012 فإن المملكة العربية تحتل موقع مقبول اذا ما اقترن بجهود تسريع الخطى نحو تحسينه، حيث أنها تحتل المركز الخمسين (50) من بين (145) دولة معتمدة في التصنيف بحوالي (5,96) درجة من أصل (10) درجات، كما مقارنة تموضع المملكة العربية السعودية بالنظر لحداثة مشروع التحول فيها لبناء اقتصاد المعرفة و الذي يمتد الى غاية 2030 بالدول العربية ينصبها ضمن مركز متقدم بيد ان المقارنة على مستوى الاقتصاد العالمي و لاسيما بنظيرتها من الدول الصناعية يبين ان مشروع التحول لا يزال في مرحلته الجنينية و نتائج التقدم على خاركة الاقتصاد المعرفي لاتزال هزيلة، وهو ما يتضح جليا عند استقراء تراجع تنافسية الاقتصاد السعودي ذو الاقتصاد الريعي المتسم بالتبعية للخارج تكنولوجيا والمرتبط عضويا باداء قطاع النفط في ظل التطور المحتشم لباقي القطاعات وخاصة تلك التي يعول عليها في خلق فائض القيمة والتي توجه للتصدير باعتبارها صناعات تنافسية قائمة على التكنولوجيا الحديثة، ويري الباحثين ان مشروع بناء اقتصاد معرفي تنافسي في ظل عصر الانفتاح الاقتصادي والتكتلات وكارتل احتكارات التكنولوجيا الحديثة على المستوى الدولي يحتاج الى رؤية بعيد المدى تترجم الى سياسات تنطلق من تفعيل دور المورد البشري باعتباره متغير محور في دوال التنمية للاقتصاد المعرفي وبعث الاستدامة، فضلا عن تفعيل التعاون والشراكة العربية لبعث البيئة الملائمة الكفيلة بالحد من هجرة الادمغة وإعادة استراد منتجاتها التي تشكل نتاج استثمار الدول المستقبلة لها والتي عادة ما تكون دول مستقطبة كالدول الصناعية الكبرى مما يُعمق تكلفة الفرصة البديلة والفجوة المعرفية، ويضف تنافسية الاقتصاديات العربية، ومن بينها الاقتصاد السعودي.

الهوامش

[i]- ثريا عبد الرحيم الخزرجي وشيرين بدري البارودي،(2012)، اقتصاد المعرفة ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ص68.

[ii] - أحمد على الحاج محمد، (2012)، إقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص 105.

[iii] - هائم الشمري ونادیا الليثي، (2008)، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 14.

[iv] - عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مخلف الدعمي، (2010)، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 65.

[v] - الرحمان الهاشمي، فائز محمد العزاوي ، (2007) المنهج والاقتصاد المعرفي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، .ص26.

[vi] ORGANISATION DE COOPERATION ET DE DEVELOPPEMENT 1996 , - ECONOMIE FONDEE SUR LE ,SAVOIR ECONOMIQUES, Paris 1996.P : 32

[vii]- نفس المرجع السابق، ص 33-36.

[viii] - محمد مرياتي، إقتصاد المعرفة، (2002)، تكنولوجيا المعلومات والتعريب، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا إسكو، بيروت، ص 32.

[ix] - علي سدي، (2007)، محاولة قياس مؤشرات المعرفة في الجزائر، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الشلف، أيام 4 و5 ديسمبر، ص 10.

[x] - الصادق، علي توفيق، (1999)، القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق المالية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ص 32.

[xi] - المعهد العربي للتخطيط بالكويت، (2003)، تقرير التنافسية العربية، الكويت، ص 21.

[xii] - وديع، محمد عدنان، (2003)، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، العدد الرابع والعشرون. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص7.

[xiii] - عامر بشير، (2012)، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 82.

[xiv] - محمد فتحي عبد الهادي، (2007)، مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص 132.

[xv] - المنظمة العربية لضمان الاستثمار، (2006)، الفجوة الرقمية، سلسلة الخلاصات المركزة، الكويت، ص 06.

[xvi] - سعد غالب ياسين، (2007)، إدارة المعرفة، المفاهيم والنظم والتقنيات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص 345.